

في واحد من أقوى الاستطلاعات

صادم: المغاربة لا يثقون لا في مؤسساتهم ولا في بعضهم البعض

عند الشعب الخبير اليقين، فمن الأفضل من المجتمع ليحكي عن حاله وينبئ بمواقفه وأحكامه ومعدلات ثقته بمحيطه، خاصة مع توالي الأجيال منذ استقلال المغرب وتطور عقليتها ومعتقداتها وثقافتها وسلوكياتها. وبما أن استطلاعات الرأي مرآة لمعتقدات الناس، فإن هذا الملف هو محاولة للدخول لأعماق العقل المغربي المعاصر والوقوف عند ما يحمله من قيم وأفكار مرتبطة بوجهات نظره في قضايا كبرى تهتم الوطن بشكل عام، والتكيز على مدى ثقته بالمؤسسات الرسمية بشكل خاص، اعتمادا على دراسة استطلاعية أنجزها المعهد المغربي لتحليل السياسات تحت عنوان "مؤشر الثقة وجودة المؤسسات"، والتي تكشف بشكل "صادم" أن انعدام ثقة المغاربة بمحيطهم وبالمؤسسات التي تمثلهم يتفشى في المجتمع بسرعة كوابء معد.

« محمد كريم بوخصاص
Karim88960@hotmail.com

جل المغاربة لا يثقون في الحكومة والبرلمان والقضاء

90 في المائة من المغاربة لا يعرفون اسم رئيس مجلس النواب ولا رئيس مجلس المستشارين



الجيش أكثر ما يثق فيه المغاربة على الإطلاق

ما هي مؤسسات الدولة التي تحظى بثقة المغاربة؟ سؤال مثير وجه إلى عينة المغاربة المستجوبين، فكانت النتائج واضحة وموحدة بشكل عام، حيث اتفق العدد الأكبر من المغاربة على منح ثقتهم بالدرجة الأولى للمؤسسات الأمنية (الجيش والشرطة) أكثر من أي مؤسسة أخرى في البلاد، إذ عبر 83.3 في المائة عن ثقتهم في القوات المسلحة الملكية، جلهم يثقون (بنسبة 43.6 في المائة) ثقة تامة ومطلقة في هذه المؤسسة، التي تعتبر أكثر ما يثق فيه المغاربة على الإطلاق أكثر من ثقتهم في عائلاتهم وبعضهم البعض، فيما لم يتجاوز عدد من عبروا عن عدم ثقتهم في الجيش 10.1 في المائة.

ارتفاع نسبة الثقة في المؤسسات الأمنية لا يقتصر على الجيش فقط، بل حتى الشرطة تحظى بثقة المغاربة، بعدما عبر 78.1 في المائة عن ثقتهم في هذا الجهاز (30.5 يثقون بشكل تام و47.6 في المائة بطريقة أو أخرى)، مقابل 15.7 في المائة قالوا إنهم لا يثقون فيها، و3.7 في المائة لا يثقون على الإطلاق.

أظهر مؤشر الثقة عند المغاربة تراجع الثقة بوجه عام في السلط الثلاث التي تشكل عماد كل دولة، وهي السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، مقابل ثقة كبيرة في الجيش والشرطة، وذلك بحسب آخر استطلاع للرأي أنجزه المعهد المغربي لتحليل السياسات.

وتعتبر السلطة التنفيذية (الحكومة) -وفق نتائج الاستطلاع- أكثر السلط/المؤسسات التي لا تحظى بثقة المغاربة، بعدما عبر 68.7 في المائة عن عدم ثقتهم فيها، علما أن جلهم لم يكتفوا بالتعبير عن عدم الثقة، بل قالوا إنهم لا يثقون فيها مطلقا، في حين لم تتجاوز نسبة من عبروا عن ثقتهم بشكل تام فيها 5.2 في المائة، والنسبة المتبقية (18.2 في المائة) صنفت نفسها في خانة الذين "يثقون بطريقة ما" في الحكومة التي يقودها حزب الإسلاميين منذ 2012.

بالنسبة للسلطة الثانية التي لم تزل ثقة المغاربة، فهي السلطة التشريعية (البرلمان)، إذ عبر 57.5 في المائة من المستجوبين عن عدم ثقتهم في البرلمان، حتى إن أغلبهم قالوا إنهم لا يثقون فيه بشكل مطلق، مقابل 8.4 في المائة عبروا عن ثقتهم التامة في المؤسسة التشريعية، و24.3 في المائة قالوا إنهم "يثقون فيها بطريقة ما".

ومما يؤكد انعدام ثقة المغاربة في البرلمان أن جلهم لا يعرفون اسم رئيسي غرفتيه بشكل مثير للاستفهام، حيث صرح

التي يمكن أن يصنعوها لوحدهم دون تحكم من أحد، حيث عبر 52.5 في المائة عن ثقتهم في جمعيات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية)، وهي نسبة ثقة أكبر بكثير من تلك المتعلقة بالمؤسسات السالفة الذكر.

منحو ثقتهم للقضاء (14.9 في المائة يثقون بشكل تام و26.4 في المائة بطريقة ما)، مما يشير لضعف الرضا العام عن نظام العدالة لدى أبناء الوطن.

وفي ظل انعدام الثقة في السلطات الثلاث، يبدو أن المغاربة يثقون في الهيئات

فيها، وتتجلى أهمية مؤشر الثقة السياسية في كونها عاملا أساسيا لتعزيز التنمية الاقتصادية وإرساء الديمقراطية.

السلطة القضائية أيضا لا تحظى بثقة غالبية المغاربة، بعدما أكد 49.6 أنهم لا يثقون في القضاء، مقابل 41.3 في المائة

89.3 في المائة، أنهم لا يعرفون اسم رئيس مجلس المستشارين حكيم بنشماس و88.3 في المائة بأنهم يجهلون اسم رئيس مجلس النواب الحبيب المالكي.

المفاجئ أكثر أن 73.1 في المائة من المستجوبين لم يستطيعوا تقديم ولو اسم عضو واحد من أعضاء البرلمان بغرفتيه، علما أن 45.6 في المائة من المغاربة لا يعرفون حتى دور هذه المؤسسة التشريعية.

من المؤشرات أيضا، انعدام الثقة في الأحزاب السياسية، بعدما عبر 68.8 في المائة من المستجوبين عن عدم ثقتهم في الأحزاب، مقابل 3.5 في المائة يثقون فيها بشكل تام، و19.1 في المائة يثقون فيها بطريقة أو باخرى.

نفس الأمر ينطبق على النقابات العمالية التي تعتبر امتدادات للأحزاب السياسية، وتستطيع فرض تمثيليتها داخل الغرفة الثانية، فالاستطلاع يؤكد أن أكثر من نصف المغاربة المستجوبين لا يثقون

ثلاثا المغاربة غير راضين عن توجهات البلاد

غالبية المستجوبين عن عدم رضاهم عن التوجهات العامة للبلاد، وهو ما يستدعي الوقوف عنده بشكل مستعجل، فمن الصعب تخيل عدم موافقة شعب بلد ما على التوجهات الكبرى لبلاده، وهو ما يعكسه في الحالة المغربية تعبير 69.7 في المائة من لمواطنين المستجوبين عن عدم رضاهم عن توجهات المغرب، وانحسار نسبة الراضين بشكل تام في 6.7 في المائة، علما أن 19.8 في المائة صرحوا بأنهم راضون بطريقة ما.

من المعطيات المثيرة التي كشفتها الدراسة الاستطلاعية للمعهد المغربي لتحليل السياسات، تقييم المغاربة للوضع الاقتصادي الحالي للبلاد الذي عبر 55.5 في المائة عن عدم رضاهم عنه أو عدم رضاهم على الإطلاق، مقابل 14.2 فقط في المائة قالوا إنهم راضون تماما عن الوضع الاقتصادي الذي تعتبره حكومة سعد الدين العثماني الأفضل منذ سنوات، و26.6 في المائة صرحوا بأنهم راضون عنه بطريقة ما. لكن المعطى الأكثر إثارة للجدل هو تعبير

صادم.. ثلث المغاربة غير فخورين بمغريبتهم!

ما إلى سخط على الوطن، فالمغربي الذي أنهكه الفساد من حوله ومثل شعيرات الساسين، وبات يفقد الأمان حتى في مكان إقامته، في ظل ضعف الصحة والتعليم دون وضع اقتصادي يبشر بالخير، تناسى في محطة ما أن بلادي وإن جارت على عزيزة.. وأهلي وإن ضنوا علي كرام.

بأنهم مغاربة أو غير فخورين على الإطلاق.

ولم تتجاوز نسبة من عبروا عن فخريهم بمغريبتهم بشكل مطلق 35.4 في المائة، في حين قال 31.8 في المائة إنهم فخورون بطريقة أو باخرى.

وهو ما يمثل إشارة قوية تعكس السخط العام على الأوضاع الذي تحول بطريقة

هل أنت فخور بأن تكون مغربيا؟ يفترض أن الجواب عن هذا السؤال بديهي، بحكم أن الاختيار بالوطنية لا يمكن أن يكون محل شك على الإطلاق، لكن في حالة المغاربة الوضع مختلف والأجوبة صارمة، حيث لم يتردد ثلث المغاربة المستجوبين (31.8 في المائة) في القول إنهم غير فخورين

مثير.. المغاربة لا يثقون في بعضهم البعض وعائلاتهم

يمكن الاستناد إليهما لتكوين فكرة شاملة عن توجهات المغاربة من الناحية الاجتماعية، يتعلق الأمر بتعبير 80 في المائة من المستجوبين عن عدم ثقتهم بالأشخاص الذين يقابلونهم أول مرة، وهو أمر لا يبدو صادما بشكل كبير مقارنة مع تعبير ربع المغاربة عن عدم ثقتهم في أصدقائهم الذين يرتبطون معهم في علاقة صداقة، يفترض أن تكون مبنية أساسا على الثقة.

الممتدة ولم يعد يعتمد المثل القائل "بداك منك وأخا تكون مجدامة"، حيث عبر 22.5 في المائة عن عدم ثقتهم في الأسرة الممتدة (العائلة)، و8.5 في المائة منهم لا يثقون فيها على الإطلاق، وهو ما يعادل خمس المغاربة، لكن 77.2 في المائة من المغاربة يثقون في العائلة.

وفضلا عن هذه المؤشرات التي تظهر انعدام ثقة المغاربة في المجتمع ومحيطهم، فإن هناك مؤشرين آخرين

بنسبة 95.2 في المائة سواء "تماما" أو "نسبيا"، فإن وجود 4.2 في المائة من عدد المغاربة الذين عبروا عن عدم ثقتهم في الأسرة التي تعتبر مؤسسة التنشئة الاجتماعية الأولى يبعث على الحيرة.

أما المؤشر الرابع فهو الثقة في الأسرة الممتدة (العائلة)، فبخلاف الأسرة، فإن هناك عددا كبيرا من المغاربة يعادل الخمس لا يثق في العائلة أو الأسرة

البعض أو "لا يثقون على الإطلاق"، في حين عبر 46.1 في المائة عن أنهم يثقون في بعضهم البعض "جزئيا".

ثانيها مستوى الثقة في معظم الناس، حيث عبر 90.6 في المائة من المغاربة عن عدم ثقتهم في معظم الناس بشكل مطلق أو جزئيا، واقتصر عدد من يثقون في معظم الناس على 9.2 في المائة.

ثالث المؤشرات الثقة في الأسرة، فرغم أن غالبية المغاربة يثقون فيها

لعل أكثر النتائج الصادمة في الدراسة الاستطلاعية هي تلك المتعلقة براء المغاربة حول محيطهم الاجتماعي، والتي تظهر من خلال أربعة مؤشرات بالغة الخطورة، أولها ثقة المغاربة في بعضهم البعض التي ظهر أنها ضعيفة أكثر مما يمكن تخيله، من خلال تعبير 8 في المائة فقط عن ثقتهم في بعضهم البعض بشكل مطلق، مقابل 45.4 في المائة قالوا إنهم "لا يثقون في بعضهم

دراسة

83.9 في المائة من المغاربة: الفساد مستشري في البلاد



بحدى الإجراءات الحكومية لمكافحة الفساد الإداري والمالي المستشري في البلاد، و17 في المائة قالوا إنهم راضون بطريقة ما.

عن عدم رضاهم على الجهود الحكومية لمكافحة الفساد بواقع 74.1 في المائة، أكثرهم "غير راضين على الإطلاق"، فيما عبر 1.7 في المائة فقط عن رضاهم

في مواقف المواطنين في هذه المسألة، أن انطباعاتهم تتجاوز حدود التشخيص، فهم يعرفون جيدا على ما يبدو أن خروب بلادهم ليس موزا، حيث عبر الغالبية

المائة يقولون إنه "منتشر للغاية" و34.6 يقولون إنه "منتشر"، وتأتي هذه الردود في ظل الشعارات التي ترفع لمكافحة الفساد، والحديث عن أجهزة الرقابة باعتبارها مكلفة بهذه الوظيفة، لكن يبدو أن هذه المؤسسات نفسها لا تحظى بثقة المواطنين، حيث أصبح الفساد بمثابة "غول" ظاهر عند جل المغاربة، ولا يتعدى الذين يعتقدون أنه غير موجود 1.6 في المائة، فيما يقف 9.7 في المائة من المغاربة في الوسط، بتأكيدهم أن الفساد "موجود لكنه غير سائد". والمثير

محاوله تفكيك خلفيات انعدام الثقة في مؤسسات الدولة في الدراسة الاستطلاعية يجيب عنها اقتناع معظم المغاربة بانتشار الفساد، ذلك أن مؤشر مدى انتشار الفساد بمختلف أصنافه في البلاد يعتبر أحد المؤشرات المعيارية التي يمكن أن تساهم في تفسير العلاقة بين المواطنين والدولة، وتقييم المواطنين لآداء بلادهم بصفة عامة، واتضح من خلال الاستطلاع أن جل المغاربة (83.9 في المائة) يعتقدون بانتشار الفساد في البلاد، بينهم 49.3 في

ثلث المغاربة لا يشعرون بالأمان في حينهم

نسبيا. ولعل ما يفسر عدم الشعور بالأمان في الحي هو انطواء المغاربة على أنفسهم، وإنهاؤهم عهد اعتبار الجيران بمثابة عائلة كبيرة وأحيانا أكثر بحكم مشاركتهم تفاصيل حياتهم اليومية، فلم تعد الجارة القريبة بمثابة أخت، وتم تعليق العمل بأرشيف التراث الشعبي عار الجار على جارو، وانقضت عهد "ولاد الحومة"، وباتت كل أسرة منعزلة بنفسها عن جيرانها داخل جدران منزلها لا تعرف شيئا عن أخبارهم إلا إن أقاموا بدارهم جنازة أو عرسا، دون أن يعرفوا أحيانا حتى من مات منهم أو من تزوج، ولكل الظواهر التي انتشرت في المجتمع المغربي المعاصر، عبر حوالي نصف المغاربة المستجوبين (42.4 في المائة) عن عدم ثقتهم في جيرانهم.

هل تشعر بالأمان في حينهم؟ سؤال وجهه القائمون على الاستطلاع للمغاربة، فكانت أجوبتهم "صادمة" وتبعث على الحيرة، بعدما عبر أكثر من ثلث المستجوبين (36.4 في المائة) عن عدم شعورهم بالأمان في الحي الذي يسكنون فيه، وهو رقم كبير جدا باستحضار كيف كان الحي رمزا للانتماء والأطمئنان بالنسبة للمغاربة في العقود الماضية، ويخفي في طياته حالة التوتر التي تعم المغاربة وهم في محل سكنهم والتي يمكن تفسيرها بارتفاع معدلات الإجرام، خاصة في الأحياء الشعبية، وتراجع العلاقات الإنسانية بين الناس داخل الحي الواحد، حيث لم يعبر عن شعوره بـ "الأمان التام" داخل حيه سوى 20.8 في المائة من المستجوبين، فيما قال 42.2 في المائة إنهم يشعرون بـ "الأمان

أغلبية المغاربة لا يثقون في الصحة والتعليم العموميين

القطاعين، بعدما بات خيارهم المفضل، خاصة عند ذوي الإمكانات المادية، القطاع الخاص، إذ عبر 83.2 في المائة من المستجوبين عن ثقتهم في مؤسسات التعليم الخصوصي، مقابل 14.2 في المائة فقط أعلنوا عن عدم ثقتهم فيها. نفس الأمر ينطبق على القطاع الخاص في ما يتعلق بالصحة، بعدما قال 73.1 من المستجوبين إنهم يثقون في العيادات والمصحات الخاصة ثقة تامة أو بطريقة ما، مقابل 24.6 في المائة عبروا عن عدم ثقتهم فيها.

يتقون في المستشفيات العمومية، مقابل 6 في المائة عبروا عن ثقتهم "التامة" فيها و18.7 أعلنوا ثقتهم "بطريقة ما". في نفس الاتجاه، قال نصف المستجوبين (50.6 في المائة) إنهم لا يثقون في التعليم العمومي، مقابل 12.9 في المائة عبروا عن ثقتهم "التامة" فيه، و35.2 في المائة أعلنوا ثقتهم فيه بطريقة ما. وظهر واضحا من خلال الدراسة الاستطلاعية أن المغاربة فقدوا كامل ثقتهم في خدمات الدولة في هذين

توفير خدمات صحية عمومية ترقى لتطلعات أبناء الوطن بجميع طبقاته الاجتماعية خاصة الضعيفة، وتعليم عمومي تآجح تطور مهارات المتعلمين ويربي الأجيال على القيم الوطنية، هو المطلب الأساسي لكل الشعوب، لكنه يبدو لحد الساعة بعيد المنال بالنسبة للمغاربة، الذين أكد جلهم، في مؤشر واضح على ضعف الخدمات في هذين الجانبين الحساسين، على عدم ثقتهم في الصحة العمومية والتعليم العموميين، حيث قال 74.4 في المائة من المستجوبين إنهم لا

58.3 في المائة شاركوا في المقاطعة الاقتصادية

المتعلق بالسياسة هو عدد المغاربة الذين أكدوا مشاركتهم في احتجاج أو وقفة احتجاجية، والذين بلغوا حوالي 35.5 في المائة، أي حوالي الثلث، وحول المشاركة في الانتخابات، أكد 62.4 في المائة من المستجوبين أنهم قاطعوا الانتخابات التشريعية الأخيرة، ولم يعبر سوى 39.3 في المائة عن رغبتهم في المشاركة في الانتخابات المقبلة، وهي نسبة أقل من تلك المسجلة في الانتخابات التشريعية لعام 2016، والتي بلغت حوالي 43 في المائة، علما أن 22.8 في المائة قالوا إنهم لم يحسموا موقفهم من المشاركة بعد.

أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية رقما متبيرا حول عدد المشاركين في المقاطعة الاقتصادية التي شهدتها المملكة قبل عامين وهمت ثلاثة منتوجات، بعدما عبر 58.3 في المائة من المستجوبين عن مشاركتهم فيها. وبخصوص المشاركة السياسية، بدا واضحا انخراط المغاربة في أنشطة سياسية رغم عزوفهم عن الأحزاب السياسية والنقابات وعدم ثقتهم فيها، حيث كشف 17.3 في المائة منهم عن مشاركتهم في نشاط سياسي و13.3 في المائة عن توقيعهم عريضة إلكترونية أو قانونية. لكن يبقى المؤشر الأخطر في المحور

ثقة المغاربة يحكمها الدين والانتماء للوطن

أقوى من ثقتهم في الأحياء، حيث عبر ربع المستجوبين (حوالي 26.9 في المائة) فقط عن ثقتهم في حاملي الحنسات الأخرى، فيما صرح الثلاثة أرباع الآخرون بعدم ثقتهم فيهم أو عدم ثقتهم على الإطلاق.

المغاربة المستطلعة آراؤهم عن عدم ثقتهم في غير المنتمين للدين الذي يعتنقونه. كما بدا من خلال نتائج الدراسة أن الثقة ترتبط أيضا بالانتماء الوطني، فمهما ضعفت ثقة المغاربة ببعضهم إلا أنها تبقى

ثقة المغاربة يحكمها الانتماء الديني، هذا ما توصلت إليه الدراسة الاستطلاعية التي وجهت سؤالاً إلى المستجوبين حول ثقتهم في الناس من الديانات الأخرى، وكانت النتائج مفاجئة، بعدما عبر ربع

رشيد أوزار باحث رئيسي في المعهد المغربي لتحليل السياسات لـ "الأيام"

الهدف من الدراسة الاستطلاعية إعادة بناء الثقة في المؤسسات

وعلم السياسة والاقتصاد وغيرها من المجالات، وسيصدر تقرير شامل يتيح مادة مهمة يمكن لصناع القرار الاستفادة منها في صياغة سياسات عمومية أكثر فعالية. فالهدف الأساسي من هذا البحث هو معرفة علاقة المواطن بمؤسساته، والعمل على إعادة بناء الثقة في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأنها أساس ازدهار المجتمع والضامنة له ولاستقراره.



رشيد أوزار

للمعهد المغربي لتحليل السياسات على دراستها هذه السنة في إطار هذه الدراسة. كما بينت الدراسة انخراطا سابقا للمواطنين الذين استطلعت آراؤهم في حملة المقاطعة التجارية أو في وقفات وأشكال احتجاجية إلكترونية وفي أشكال احتجاجية أخرى. وعلى مستوى أولويات المواطنين فهي مرتبة حسب استطلاع الرأي: تعليم جيد وولوج للصحة والشغل ومحاربة الرشوة.

هل يمكن البناء على نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية لرسم سياسات وتوجهات البلاد في المرحلة المقبلة؟

هذا هو الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، إنها مساهمة في إغناء النقاش العمومي حول جودة المؤسسات الوطنية، وستقدم الدراسة توصيات عدة لصناع القرار والمسؤولين. ستتم بلورة هذه التوصيات من خلال مناقشة كل المعطيات التي تم جمعها سواء في الشق الكمي من الدراسة أو من خلال المقابلات المباشرة التي قام بها الباحثون مع الفاعلين، وضمنهم عدد من النائبات والنواب البرلمانيين، ستتم مناقشة كل ذلك في إطار ورشات أكاديمية مع مختصين في مجالات علم الاجتماع

مؤسسات الدولة الحديثة ليس ظاهرة مغربية، بل هو الواقع اليوم في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهو سبب ما يجري في المنطقة من أحداث منذ 2011، وهو ما تحاول الدراسة تحليل أسبابه وتقديم مقترحات عملية بشأنه.

ما هي أهم الخلاصات الأخرى التي يمكن استقراؤها من الدراسة الاستطلاعية؟

في ما يخص مؤسسات الدولة، هناك مستويات مرتفعة من الثقة في مؤسستي الجيش والأمن، ولهذا ما يبرره، فهو يعكس رغبة لدى الفئات العريضة من المواطنين في الحفاظ على الأمن والاستقرار بسبب الخوف من زلازل اجتماعية عميقة كما يقع في بعض البلدان القريبة. وعلى مستوى المؤسسات الاجتماعية الأخرى، بنيت النتائج ثقة المواطنين المغاربة في مؤسسة الأسرة بمعدل يقترب من 95 في المائة، ومستوى ثقة جيدا في جمعيات المجتمع المدني.

وسجلت الدراسة الميدانية مستوى ثقة متدنيا في الأحزاب السياسية والحكومة والتعليم العمومي وقطاع الصحة العمومية، ومستوى ثقة منخفضا في المؤسسة البرلمانية التي يشتغل التقرير السنوي

انتهت الدراسة الاستطلاعية التي أطلقها المعهد المغربي لتحليل السياسات حول "مؤشر الثقة وجود المؤسسات" إلى نتائج "صادمة" في مجملها، ما هي أبرز التقابلات التي يمكن من خلالها فهم نظرة المغاربة إلى محيطهم ومؤسسات الدولة؟

في جزء منها، أكدت الدراسة الاستطلاعية التي أنجزها المعهد المغربي لتحليل السياسات النتائج التي توصلت إليها دراسات سابقة، ومنها المؤشر العربي الذي ينجزه بشكل دوري المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وكذا الباروميتر العربي الذي يشرّف عليه باحثون من جامعتي برينستون وميتشيجان، وجاءت النتائج مؤكدة أيضا لما سبق أن توصلت إليه دراسة للمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (2012) والمندوبية السامية للتخطيط. وهي كلها تؤكد ضعف ثقة المغاربة في مؤسساتهم، ويبلغ هذا الضعف مداها لما يتعلق الأمر بالمؤسسات المنتخبة والأحزاب السياسية، لا سيما لدى الفئات العمرية الشابة التي تعرف أعلى مستويات تراجع الثقة. واعتقد أن هذا المستوى المتدني من الثقة في بعض